«تنظيف الحدود: الطرد ونقل السكان». وهو عنوان الفصل الثامن. فقد اتبعت السلطات الاسرائيلية، في أعقاب حرب العام ١٩٤٨، سياسة ازالة القرى والمخيمات الفلسطينية الواقعة بمحاذاة الحدود الجديدة. وحسب موريس، فان الجيش كان المبادر بتطبيق هذه السياسة، لاعتبارات عسكرية وأمنية، ثم سارت القيادة السياسية في ركبه. وعلى الرغم من ان هذه المرحلة لم تشهد عمليات تهجير بضخامة المراحل السابقة، غير انه تخللها ترحيل ما بين ٢٠ و٣٠ ألف شخص. لم تكن الارقام كبيرة جداً، كالسابق، لكنها لا تقلّل من مغزى الافعال الاسرائيلية، المتمثّلة في احتلال وتدمير القرى وترحيل سكانها نقضاً لحالة وقف اطلاق النار، وذلك، ضمن شريط حدودي بلغ عرضه خمسة الى ١٥ كيلومتراً. وكان أهل إقرت وكفربرعم من ضحايا هذه المرحلة، علماً بأن ابناء ترشيحا رفضوا التحرّك مطلقاً، ونجحوا في البقاء، فيما قام الجيش الاسرائيلي بحملات دهم مستمرة لقرى عديدة، بحثاً عن اللاجئين «العائدين» لأجل طردهم الى خارج البلاد. اما الجنوب، فقد شهد الطرد الجماعي لسكان الفالوجة وعراق المنشية، على الرغم من اتفاق خطي اسرائيلي مع الجيش المصري يضمن «تأمين المدنيين جميعاً، باشخاصهم ومساكنهم وأملاكهم وممتلكاتهم الشخصية» (ص ٢٣٤). بل وذهب الممثلون الاسرائيليون، بعد هذا الانتهاك للهدنة، الى حد الزعم ان الفلسطينيين قد نزحوا «على الرغم من التطمينات والنداءات المتكررة». ورافق ذلك طرد مستمر للبدو، الذين كانوا يتعرضون للتجميع، ثمّ اعادة الترحيل مرة تلو الاخرى. وبلغت سخرية الواقع الفلسطيني ذروته في قيام السلطات الاسرائيلية بتشكيل هيئة رسمية تتولّى شأن عمليات الترحيل، أطلقت عليها لقب «لجنة نقل العرب من مكان الى مكان».

انتقل المؤلف، في الفصل التاسع، الى البحث في السياسة الاسرائيلية تجاه مسألة عودة اللاجئين، او تعويضهم، في أعقاب الحرب. وركّز على محادثات لوزان التي نظمتها بعثة المصالحة لفلسطين، والتي اعتقد بأنها قدمت الفرصة الوحيدة، والفضلى، لاحلال السلام في الشرق الاوسط. وتألف جوهر مواقف الاطراف من القناعة الغربية بأن اعادة جميع اللاجئين الى ديارهم أمر مستحيل، ومن القرار الاسرائيلي الصارم بعدم استقبال العائدين، ومن الاصرار العربي الرسمي على عدم استيعاب الفلسطينيين وضرورة اعادتهم الى وطنهم. فدارت المفاوضات المباشرة، وغير المباشرة، خلال الشهور التالية، حول ايجاد حل وسط مقبول. وقد انطلق المسؤولون الغربيون من القناعة بأنه يترتب على اسرائيل ان تعيد ٢٥٠ ألف لاجىء على الأقل، وهو الامر الذي ظلت ترفضه.

الّا ان الضغوط الدولية خلقت تمايزاً في الافكار داخل القيادة الاسرائيلية، تجسّد، نهاية، بعرض قبول مئة ألف عائد فلسطيني. وتضمّن ذلك الشيء الكثير من المرونة الدبلوماسية السطحية الزائفة، القصد منها فقط تحويل الانظار وتخفيف الضغط على اسرائيل، لكن اعتبرته الادارة الاميركية بمثابة اقرار رسمي بمبدأ اعادة اللاجئين. غير ان اتصالات ثنائية أجريت فيما بين اسرائيل، من جهة، وكل من الاردن ومصر والامم المتحدة والولايات المتحدة وبريطانيا، من جهة أخرى. وتمخّضت هذه الاتصالات عن مقترحات متنوعة، منها مشروع الممثل الفلسطيني في لوزان، محمد نمر الهواري، الذي اقترح عودة ٤٠٠ ألف لاجىء، والاقتراح الاسرائيلي بانتقال قطاع غزة وسكانه الى السيادة الاسرائيلية. وأكد موريس ان هذه الخطوة كانت ثمرة حساب سياسي دقيق؛ اذ اعتقدت اسرائيل بأن مصر سترفض الاقتراح، ممّا يحمّلها اللائمة الدولية ويريح اسرائيل من الضغط. وقد أصاب الحساب، وعادت الحكومة الاسرائيلية وعارضت الفكرة، لأنها اكتشفت ان عدد سكان القطاع أكبر بكثير من تقديراتها الأولية. وهكذا تأرجحت القضية باستمرار دون حل، فيما أوحت اسرائيل الى الولايات المتحدة بأنها تدرس، جدّياً، امكانية استقبال مئة ألف فلسطيني. انما أدّى انكشاف العروض المتبادلة، في الصحافة المحلية، الى اثارة جدال حامٍ اسرائيلي، فانتهى الامر الى لا شيء. وفي مقابل ذلك، انطلقت الدول العربية من حقيقة عجزها الاقتصادي عن استيعاب المهجرين ومن رفضها للهزيمة، لتصرّ على ضرورة اعادة مضاعفة الرقم المعروض. ونجحت اسرائيل، نهاية، بفضل مراوغتها وضعف الضغط الاميركي، في ارجاء وتبديد الموضوع، الى ان خلقت امراً واقعاً جديداً، فضاعت الفرصة الاخيرة لتحقيق السلام، على حد تعبير موريس.

ختم المؤلف كتابه بمراجعة اتجاهات الاحداث والسياسات خلال مراحل النزاع العربي / الفلسطيني ـ الاسرائيلي في ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، من أجل التوصّل الى استنتاجات نهائية حول أسباب الهجرة الفلسطينية